عبد المنعم علي عيسى

إخفاق أممي جديد

لا تنفصل مسألة «المساعدات الأممية»، التي تقدمها منظمات وهيئات دولية عديدة، عن المسألة السياسية في سورية، فكلاهما مرتبط بعضه ببعض عبر سلسلة تبدو شديدة التعقيد من التداخلات التي تراكمت في جعاب أزمة كانت تمثل من دون شك الأعقد مما اعترض المجتمع الدولي منذ عقود قبيل أن تستطيع نظيرتها الأوكرانية خطف «النجومية» منها مع حلول شهر شباط من العام المنصرم، لكنها، أي هذه الأزمة الأخيرة، لم تستطع تهميش الأولى على الرغم من حال الاستقطاب الدولي الذي فرضته، إذ ربما كان من شأن هذا الفعل الأخير أن رمى بتداعياته على ملفات الأزمة السورية كلها، وهو إذ يزيد من حدة تعقيدها لكنه أيضاً يزيد من شدة «توهجها» الأمر الذي يجعل من ملفاتها دائماً على «سطوح المكاتب» وليس في «أدراجها»، وإن كان الفعل لا يعطي نتائج تذكر في ظل التناقض القائم في طريقة التعاطي مع تلك الملفات ما بين معسكرين أولاهما يضم الولايات المتحدة ومعها لفيف من الحلفاء واسع، وثانيهما روسي وهو يعتد بمروحة لا بأس بها من الأصدقاء مع الإشارة إلى أن تبلوراً في طبيعة العلاقات القائمة ما بين أطراف هذا المعسكر الأخير لم يحصل بعد ما يجعل «أدوات نقل الحركة» عنده أقل سلاسة في أدائها قياساً لنظيرتها عند المعسكر الأول.

لم يفلح مجلس الأمن بجلسته التي عقدها يوم الثلاثاء الماضي في الخروج بتوافق حول ملف «المساعدات الإنسانية» التي كان قد أخفق فيها أيضاً أيضاً عبر جلسة ١١ تموز الجاري التي شهدت تبادلاً، روسياً– أميركياً، لشتى الاتهامات في هذا السياق، ففي الوقت الذي شن فيه ممثلو فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة هجوماً لاذعاً على الدور الروسي متهمين من خلاله موسكو بـ«إيقاف المساعدات عن أكثر من ٤ ملايين سوري»، رد مندوب روسيا الدائم فاسيلي نيبيزيا بالدعوة إلى «عدم تسييس ملف المساعدات الإنسانية إلى سورية»، وقال: إن ذلك «يجب أن يرتبط بمشاريع التعافي المبكر ودعم المشاريع الإنسانية المستدامة» متهماً في الآن ذاته «الغرب بالالتفاف على ما جرى التوافق حوله خلال التمديد الأخير لإدخال المساعدات الإنسانية شهر كانون ثاني الماضي».

من المؤكد أن الفشل الأممي يومي ١١ و٢٥ تموز تجاه تحقيق توافق يبدو أن السوريين بأمس الحاجة إليه في ظل ظروف وضعت بهم بين قطبي رحى لا مناص من الارتهان لدورانهما، هذا الفشل مرده إلى تباين الرؤى والمشاريع والمرامي، فإصرار الولايات المتحدة، ومن ورائها الغرب، على الاستمرار بالآليات المعمول بها منذ العام ٢٠١٤، العام الذي شهد خروج إدلب كلياً عن سيطرة الدولة السورية وخروج مناطق شرق الفرات عن سيطرتها جزئياً، يهدف بالدرجة الأولى إلى تثبيت الأوضاع التي فرضتها تلك المرحلة ويهدف أيضاً إلى تكريس وضعية خطوط التماس التي أضحت أشبه بـ«الحدود» التي وإن كان قوامها لا يزال «طرياً»، إلا أن الرهان هنا أن تستطيع «أفران الصهر» التي تستثمر في عامل الوقت تقسيتها، فيما السهام الأبعد مدى عن هذا الأخير تصوب نحو دائرة هي أشد خطورة، فالجيل الذي كان بعمر ٥ – ١٠ سنوات حين خروج تلك المناطق عن السيطرة السورية بات اليوم في مرحلة تفتح الوعي، أو هو قاربها، وما يجب أن يتفتح عليه وعي هؤلاء هو أن الغرب كان يخوض المعركة تلو المعركة لإيصال «المساعدات» إليهم، في الوقت الذي كانت دولتهم فيه تعمل على منع وصول تلك «المساعدات» إليهم، مثل ترسيخ كهذا يمكن له أن ينقل حالة التقسيم من «الأمر الواقع» إلى حالة «الرغبة» فيه، في حين أن النظرة الروسية، التي تتلاقى فيها مع دمشق، ترى وجوب تجنب «الحالة الإسعافية» والتفكير بحلول مستدامة من شأنها أن تسهم في دفع مسار التسوية السياسية عبر دعم مشاريع «التعافي المبكر» اللازمة لعودة اللاجئين الذين من الصعب عودتهم من دون خطوات تمهيدية يمكن لتلك المشاريع أن تؤسس لها.

كحل وسط طرحت دمشق على الأمم المتحدة تمديد الترخيص الذي منحته لإدخال المساعدات عبر معبر «باب الهوى» في أعقاب زلزال الـ ٦ من شباط والذي جرى تمديده يوم الـ ١٣ من حزيران الماضي لثلاثة أشهر ستنتهي في الـ ١٣ من آب المقبل، مع الإشارة إلى أن دمشق اشترطت، وفي الأمر ما يدعو إليه، لكي يسري التمديد لستة أشهر مقبلة، لذلك الترخيص، أن تكون المساعدات خاضعة لمراقبة منظمتي «الهلال الأحمر» و«الصليب الأحمر الدولي» بما يؤكد سيادتها على أرضها أولاً، ثم يضمن عدم تحول تلك المساعدات إلى ما يشبه «شرايين» تستمد منها التنظيمات المصنفة لديها على لوائح الإرهاب زخماً يكاد لا ينقصها، ثانياً.

رفضت واشنطن، التي أكدت مراراً أن لكل خطوة ثمن، الطرح السوري في حين ذهبت لندن نحو إيجاد بدائل في حال ظل الاستعصاء الراهن قائماً، والبدائل البريطانية المطروحة تقول بدعم منظمات تنشط في الشمال الغربي من البلاد حيث تقوم الخطة البريطانية على زيادة حجم المشروعات التي تنفذها تلك المنظمات وثيقة الصلة بها.

في ظل هذا الاستعصاء، وتعثر البدائل المطروحة، بدا أن مناسيب القلق عند الأردن، ولبنان، مرشحة للارتفاع، خصوصاً في ظل تقارير عن انخفاض الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للاجئين على أراضيهما ليصل هذا العام إلى ٦٫٨ بالمئة من كامل الدعم الذي أقر في العام ٢٠١٣ والذي وصل ذروته العام ٢٠١٦ مسجلاً رقماً قريباً من ٦٤ بالمئة من هذا الأخير.

نشاط عمّان المدعوم عربياً، ولربما يحظى بغطاء دولي لا بأس به، لا يطول فقط ملف المساعدات واستعصاؤه بل يتعداه إلى ملف الحدود ومشاكل التهريب، ومن الراجح أن تعقد «اللجنة الخاصة» التي قامت جامعة الدول العربية بتشكيلها بعيد قمة جدة في شهر أيار الماضي اجتماعها الأول منتصف شهر آب المقبل وفقاً لما ذكرته جريدة «الوطن» السورية، الأمر الذي يعني انتقال عمل الجامعة من «المضمار» السياسي إلى «المضمار» العملي، «ما يشير إلى إمكان تسريع انخراط الجامعة، في مسار الحل السياسي الذي يعاني جموداً بفعل اعتبارات عدة.

عائلة من ٧ أفراد تغادر «الركبان» إلى مناطق سيطرة الدولة بحمص

غادرت أمس عائلة «مخيم الركبان» الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي وتنظيمات إرهابية موالية لها وتحتجز فيه آلاف النازحين، إلى مناطق سيطرة الدولة السورية نتيجة سوء الأوضاع المعيشية في المخيم.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن العائلة مؤلفة من ٧ أفراد من عشيرة العمور غادرت المخيم باتجاه مناطق سيطرة الدولة في مدينة تدمر بريف حمص الشرقي، بسبب تدهور الواقع المعيشي ونقص الرعاية الصحية في المخيم.

ويعاني المخيم الواقع في منطقة التنف على الحدود السورية– الأردنية– العراقية الذي تحتله القوات الأميركية وتنظيمات إرهابية موالية لها، ويسيطر عليه الاحتلال وإرهابييه، من سوء الأوضاع المعيشية والإنسانية فيه، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانعدام فرص العمل في داخله وذلك بعد أن حوله الاحتلال الأميركي وإرهابيوه إلى سجن كبير في البادية الشرقية.

وفي الـ١٨ من الشهر الجاري توفي الشاب عبد الفتاح الخالد ٢٦ عاماً، من أبناء مدينة تدمر في ريف محافظة حمص الشرقي يقيم في المخيم إثر نقص الرعاية الصحية اللازمة، حيث أصيب باحتشاء عضلة القلب قبل قرابة عام ولم يتمكن خلال الفترة الماضية من إجراء أي فحص لحالته الطبية أو الانتقال لأي منطقة لتلقي العلاج ما أدى إلى سوء حالته الصحية ووفاته.

وكالات

محافظة حلب تُكرّم ٥٠٠ من أسر ذوي الشهداء العسكريين بمناسبة عيد الجيش

محافظة حلب بالتنسيق مع مديرية شؤون الشهداء والجرحى والمفقودين تكرم ٥٠٠ من أسر ذوي الشهداء العسكريين بمناسبة عيد الجيش العربي السوري (عن الانترنت)

الوطن

كرمت محافظة حلب أمس بالتنسيق مع مديرية شؤون الشهداء والجرحى والمفقودين بوزارة الدفاع ٥٠٠ من أسر ذوي الشهداء العسكريين، بمناسبة عيد الجيش العربي السوري، وقلدتهم أوسمة الإخلاص، وفاءً لدماء أبنائهم وتقديراً لتضحياتهم وعطاءاتهم.

وفي كلمة له، أكد راعي الحفل محافظ حلب حسين دياب، أن الجيش العربي السوري «تأسس على الانتماء والعقيدة والأخلاق والقوة وسطر أروع ملامح البطولة والفداء وحقق الانتصارات في جميع الساحات والميادين»، مبيناً أن دماء الشهداء الطاهرة ترسم مستقبل الوطن ليبقى شامخاً منتصراً حراً أبياً.

وأشار دياب إلى أن هذا التكريم «يأتي عرفاناً لعظيم تضحيات جيشنا الباسل وإجلالاً واحتراماً وتقديراً للتضحيات التي كتبتها دماء الشهداء الطاهرة»، وشدد على استمرار الانتصارات بقيادة الرئيس بشار الأسد.

مدير مديرية الشهداء والجرحى والمفقودين في سورية اللواء بسام بري، لفت إلى أن تكريم ذوي الشهداء اليوم «هو تكريس لقيم الشهادة والشهداء، وعرفان ووفاء لمن علم العالم معنى البذل والعطاء ليبقى الوطن رمز العنفوان والكبرياء وأصبح منارة للأجيال القادمة»، مشيراً إلى أنه «مهما فعلنا لن نفي ذوي الشهداء حقهم لجزيل عطائهم وكبير كرمهم لنعيش جميعاً بأمان».

عدد من ذوي الشهداء عبروا في تصريحات وفق ما ذكرت وكالة «سانا» عن شكرهم وامتنانهم لهذه اللفتة، مؤكدين السير على نهج أبنائهم الذين خطوا بدمائهم الزكية دروب النصر.

وتم خلال الحفل عرض فيلم وثائقي عن بعض إنجازات الجيش العربي السوري وتضحياته، وتخلله عدد من الفقرات الفنية والأغاني الوطنية قدمتها فرقة «صبا» بقيادة الفنان شادي نجار.

حضر الحفل نائب وزير الدفاع العماد محمود عبد الوهاب الشوا ورئيس اللجنة الأمنية والعسكرية بحلب اللواء نزار يونس، وأمين فرع حلب لحزب البعث العربي الاشتراكي أحمد منصور وقائد شرطة المحافظة وعدد من ضباط الجيش والقوات المسلحة.

ويصادف الأول من آب من كل عام عيد الجيش العربي السوري.

قتل وأصيب خلاله ٨ مسلحين

الاقتتال على المال والنفوذ يتواصل في تل أبيض بين فصائل أنقرة

بالتزامن مع مقتل وإصابة ٨ مسلحين من فصائل أنقرة في مدينة تل أبيض المحتلة ومعبرها شمال الرقة بسبب الخلاف على المال والنفوذ، داهمت ما تسمى «الشرطة العسكرية» أمس مقر «الجبهة الشامية» واعتقلت ٥ مسلحين منها.

وقالت مصادر محلية حسب وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» إن تل أبيض تشهد توتراً عسكرياً واستنفاراً من جميع الأطراف العسكرية، عقب الاشتباكات الدامية التي انتهت بتغيير الإدارة الأمنية في معبر تل أبيض.

وأول من أمس قُتل مسلحان وأصيب ٦ آخرون باقتتال بين فصائل أنقرة عند معبر تل أبيض على خلفية عزل «المسؤول الأمني في المعبر ورفضه تسليم المعبر للمسؤول الجديد»، حيث هاجمت مجموعات تتبع لـ«الشامية» و«فيلق المجد» التابعين لما يسمى «الفيلق الثالث» «الإدارة الأمنية» السابقة للمعبر والتي تتبع لمجموعات مسلحة أخرى ضمن «الشامية» بعد رفضها تسليم المعبر.

بدورها ذكرت مصادر إعلامية معارضة أنه نتيجة الاشتباكات أغلقت «القوى الأمنية» في «الفيلق الثالث» و«الشرطة العسكرية» الموالية للاحتلال التركي بعض الطرق المؤدية إلى مدينة تل أبيض، إلى أن تم تسليم المعبر الحدودي مع تركيا لـ«الشرطة العسكرية»، بالتزامن مع سعي متزعمي «الفيلق الثالث» لاحتواء الخلاف ومنع تمدده.

وبينت أن الخلاف يتمحور بشكل رئيس بين متزعمين رئيسين داخل «الفيلق الثالث»، وهما متزعم «الفيلق» المدعو حسام ياسين وعدد من المقربين منه، ومتزعم «الجبهة الشامية» المدعو عزام الغريب وجزء من فريق العمل التابع له.

وبدأ الخلاف يطفو على السطح، وفق المصادر في أيار الماضي، حين عيّنت «الشامية» الغريب متزعماً جديداً لها، خلفاً للمتزعم السابق ياسين، الذي استمر في مهامه متزعماً عاماً لـ«الفيلق».

وأشارت المصادر إلى أن «الفيلق الثالث» تشكل وفق تحالفات في «الجيش الوطني» الموالي لأنقرة بزعامة مهند خليف، قبل أن يعيّن بدلاً منه ياسين، في حين يتألف «الفيلق» بشكل رئيس من «الشامية»، وميليشيا «جيش الإسلام»، و«فيلق المجد»، و«لواء السلام».

وذكرت أن تلك الفصائل اتخذت من منطقة تل أبيض ساحة لإثبات الذات، من خلال الاستحواذ على «ملفي الاقتصاد والأمن»، وتعيين الأشخاص من كل طرف في مناصب حساسة بناء على الولاءات.

ولفتت إلى أن متزعمين ومسلحين في «الفيلق الثالث» يتخوفون من تطور الخلافات التي من شأنها «تعزيز الانقسام وإضعاف الفيلق بشكل عام»، في وقت تحاول فيه ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي غطاء له اختراق نفوذ «الفيلق» تدريجياً تمهيداً للسيطرة على ما تبقى من مناطق نفوذه.

وتشهد المناطق التي تحتلها القوات التركية في شمال سورية على الدوام اشتباكات بين الفصائل الموالية للاحتلال بسبب الخلافات على النفوذ وتقاسم المسروقات والعقارات والأراضي الزراعية التي استولوا عليها بعد عمليات تهجير قسري لأصحابها الأصليين.

في غضون ذلك ذكرت «نورث برس» أن فصيل «الشرطة العسكرية» الموالي لتركيا، داهم أمس، مقراً لـ«الجبهة الشامية» واعتقل ٥ مسلحين من الأخيرة.

وكالات

تركيا كشفت من ترحيل السوريين إلى مناطق تحتلها شمال البلاد وضيّقت عليهم في إسطنبول

الأمم المتحدة تحذر من عواقب خطرة على اللاجئين إذا لم يتم التصدي لأزمة التمويل

واصلت سلطات الإدارة التركية ترحيل اللاجئين السوريين إلى مناطق تحتلها في شمال سورية، حيث منحت مهلة للسوريين المقيمين في إسطنبول بشكل مخالف للعودة إلى الولايات المسجلين فيها خلال شهرين، على حين حذرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «UNHCR» من عواقب خطيرة على اللاجئين إذا لم يتم التصدي لأزمة التمويل الحالية.

فقد نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن دائرة الهجرة التركية قولها أمس في بيان: إن السوريين الخاضعين «للحماية المؤقتة – الكملك»، والمقيمين حالياً في إسطنبول على الرغم من تسجيلهم في ولايات أخرى مطالبون بالعودة إلى الولايات المسجلين فيها.

وحددت دائرة الهجرة للسوريين المقيمين في إسطنبول مهلة للعودة إلى ولاياتهم المسجلين فيها حتى الـ٢٤ من أيلول.

وأوضح البيان: إن «الهجرة» ستمنح تصريح طريق «إذن السفر» للسوريين المعنيين في القرار إلى الولايات المقيمين فيها، إذا تقدموا بالطلب قبل نهاية المدة المذكورة.

وأشار البيان: إنه سيسمح للسوريين الخاضعين «للحماية المؤقتة – الكملك»، وجاؤوا إلى إسطنبول من المناطق التي تعرضت للزلزال في ٦ شباط، وحصلوا على «إذن السفر» بالبقاء حتى إعلان آخر.

وكانت دائرة الهجرة استأنفت منح إذن السفر للمرة الثالثة، في الـ٢٨ من تموز الماضي، شملت فقط المتضررين من الزلزال، والموافقة ستكون فقط لأصحاب المنازل الذين صُنف منزلهم ضمن خانة المتضرر بشدة.

ومنذ عدة أسابيع، أطلقت السلطات التركية حملة أمنية، أسفرت عن ترحيل لاجئين سوريين من عدة مدن وولايات، بينهم حملة بطاقة «الكملك»، وتركزت الحملة في مدينة إسطنبول التي تضم أكبر عدد من اللاجئين السوريين من بين المدن التركية.

من جهتها ذكرت وكالة «نورث برس» الكردية أن السلطات التركية، رحّلت أول من أمس ٨٠ شخصاً إلى المناطق التي تحتلها في شمال سورية، من معبر رأس العين الحدودي، حيث تسيطر ميليشيا «الجيش الوطني» الموالية لأنقرة.

وأشار مسؤول إداري في المعبر إلى أن عمليات الترحيل زادت وتيرتها خلال الأيام القليلة الماضية، وأغلبها تكون من معبري تل أبيض بريف الرقة ورأس العين شمال الحسكة الخاضعتين لسيطرة الفصائل الموالية لتركيا.

وأعلن رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان أول من أمس أن إدارته تخطط لضمان عودة نحو مليون لاجئ على أراضيها إلى سورية، وقال «ستستمر عودة اللاجئين إلى وطنهم مع ارتفاع مستوى الأمن والاستقرار في سورية. حتى الآن، عاد أكثر من ٦٠٠ ألف نازح إلى البلاد، ونخطط لضمان عودة مليون لاجئ إلى وطنهم».

وفي إطار سياسة التغيير الديموغرافي للمناطق المحتلة في شمال سورية التي يتبعها أعلن أردوغان في وقت سابق أن تركيا ومشيخة قطر تنفذان مشروعاً لبناء نحو مليون مسكن في شمال سورية للاجئين العائدين إلى وطنهم.

من جانب آخر نقلت قناة «المملكة» الأردنية عن تقرير أصدرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «UNHCR»، أن قيمة المساعدات النقدية الإجمالية التي قدمتها المفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من كانون الثاني وحتى حزيران من العام الحالي بلغت، ١٠٦٫٩٨٧ ملايين دولار وزعت على أكثر من ١٫٩٤٨ مليون فرد وهم العدد الإجمالي للأشخاص الذين تلقوا مساعدة نقدية مرة واحدة على الأقل.

وأوضحت «المفوضية» أنها وزعت ٨٦ مليون دولار من بين المساعدات الإجمالية على اللاجئين من سورية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال ٦ أشهر من ٢٠٢٣، وأنه لم تصل مساعدات المفوضية إلى ١٫٦٣١٦٨٥ مليون فرد مؤهل في المنطقة في عام ٢٠٢٣ بسبب «نقص التمويل».

وبينت: «تلقى المساعدات ١٫٠٠٣٥٣٥ مليون امرأة و٩٤٥١٥٨ رجلاً، وتلقى المساعدات ٨٦٢١٥ شخصاً تزيد أعمارهم على ٦٠ عاماً، مقابل ١٫٠١٧٦٢٤ مليون شخص أقل من ١٨ عاماً».

وأوضحت المفوضية، أن ٢٫١٧٨ مليون لاجئ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تلقوا ٢٤٧ مليون دولار، منها ١٥٢ مليون دولار للسوريين و٩٥ مليون دولار لأشخاص من جنسيات أخرى، كمساعدات نقدية خلال العام ٢٠٢٢.

وأضافت: «في الأردن، تلقى ٢٢٩٦٧١ لاجئاً سورياً ٣١٫٩١٨٠٨٣ مليون دولار، أما اللاجئون من الجنسيات الأخرى، فتلقى ١٠٥٧٩ شخصاً منهم ٣٫٠٢٨٤٦٩ ملايين دولار.

وأعلن برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، تخفيض قيمة المساعدات الشهرية بمقدار الثلث لجميع اللاجئين السوريين في مخيمي الزعتري والأزرق والبالغ عددهم ١١٩ ألف لاجئ.

وسيحصل اللاجئون السوريون في المخيمات ابتداءً من آب على تحويل نقدي مخفّض قدره ٢١ دولاراً أميركياً (١٥ ديناراً أردنياً) للفرد شهرياً، بانخفاض عن المبلغ السابق البالغ ٣٢ دولاراً أميركياً (٢٣ ديناراً أردنياً).

وأعلنت وزارة الداخلية الأردنية، توقع وقف المساعدات المالية عن اللاجئين المقيمين داخل مخيمات اللجوء السوري في الأردن اعتباراً من تشرين الأول المقبل، كما توقعت وقف المساعدات المالية عن اللاجئين المقيمين خارج المخيمات اعتباراً من مطلع شهر أيلول المقبل.

وحصلت المفوضية في الأردن على ٣٢ بالمئة من متطلباتها المالية للسنة المالية ٢٠٢٣، وحذر الممثل المقيم للمفوضية لشؤون اللاجئين في الأردن دومينيك بارتش من أن نقص التمويل الحالي للاستجابة لأزمة اللاجئين يقوّض الإنجازات الكبيرة التي تحققت على مدى عقد من الزمان.

وكالات

سلطات الإدارة التركية واصلت ترحيل اللاجئين السوريين إلى مناطق تحتلها في شمال سورية (عن الانترنت – أرشيف)

وتحذر من تعرض الملايين «شمال غرب البلاد» للخطر جراء موجة الحر!

رغم أن موجة الحر الشديد تعم كل المناطق السورية، حذّرت الأمم المتحدة من أن هذه الموجة المستمرة تعرض حياة المدنيين في شمال غرب سورية للخطر، مشيرة إلى وفاة طفلة رضيعة في أحد مخيمات النازحين في المنطقة.

وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» حسب مصادر إعلامية معارضة إن موجة الحر المستمرة، مع درجات حرارة تتراوح بين ٣٠ و٤٦ درجة مئوية تعرض حياة المدنيين للخطر، ولاسيما في الشمال الغربي، حيث يعيش ملايين الأشخاص في المخيمات والمناطق المحيطة بها.

وتسيطر تنظيمات إرهابية أبرزها «جبهة النصرة» وفصائل موالية للاحتلال التركي على مناطق واسعة من شمال غرب سورية.

ويأتي تحذير الأمم المتحدة في وقت تعم موجة الحر الشديد كل مناطق سورية وسط شبه انعدام للتيار الكهربائي في مناطق سيطرة الحكومة السورية الذي يستخدم لتشغيل وسائل التبريد، وذلك بسبب سرقة الاحتلال الأميركي وميليشياته للنفط السوري، وكذلك الإجراءات القسرية الأحادية الجانب الذي تفرضها واشنطن وحلفاؤها الغربيون ضد الشعب السوري.

«أوتشا» التي لم تأت على ذكر معاناة السوريين في مناطق سيطرة الحكومة من موجة الحر تحدثت عن أن فتاة رضيعة تبلغ من العمر سنة واحدة توفيت في مخيم للنازحين في إدلب، بعد تدهور حالتها الصحية بسبب شدة الحر، موضحة أن الرضيعة عاشت مع عائلتها في خيمة عمرها ثلاث سنوات في مخيم يستضيف ٨٦٠ شخصاً.

أشارت منظمات محلية إلى أن ما لا يقل عن ١٦٥ خيمة في المخيم تفتقر إلى العوازل الحرارية المناسبة لحماية الناس من الظروف الجوية القاسية.

وأوضحت أنه يجري تنفيذ خطة أطلقتها الأمم المتحدة وشركاؤها لنقل النازحين في شمال غربي سورية من الخيام إلى ملاجئ كريمة.

وأشارت إلى أن أشهر الصيف شهدت انتشاراً للحرائق في جميع أرجاء المنطقة، حيث أبلغ في تموز الجاري عن ١٣٤ حريقاً على الأقل في شمال غربي سورية، في حين أبلغ شركاء الوكالة عن أكثر من ٣٢٠ حريقاً، أثرت في أكثر من ٧٢٠ خيمة تؤوي النازحين منذ بداية العام.

وكالات

كشفت عن مشاورات لاجتماع وزراء خارجية سورية وتركيا وإيران وروسيا

موسكو: الاجتماع ٢١ بصيغة أستانا يعقد في كازاخستان قبل نهاية العام الجاري

عقب كشفها أن مشاورات تجري لعقد اجتماع جديد لوزير خارجيتها ونظرائه في سورية وإيران وتركيا، أعلنت روسيا أن الاجتماع الحادي والعشرين بصيغة «أستانا» بشأن سورية، سيعقد في كازاخستان قبل نهاية العام الجاري، تزامناً مع إعلان واشنطن أنها تحافظ على الاتصالات مع موسكو لمناقشة العمليات في المجال الجوي السوري.

ونقلت وكالة «نورث برس» الكردية أمس عن الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وبلدان إفريقيا نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف قوله على هامش المنتدى الروسي الإفريقي: إن «شركاءنا الكازاخستانيين أعربوا عن استعدادهم لمواصلة اللقاءات في أستانا (...) لذلك، ننطلق من حقيقة أن هناك بالفعل اتفاقاً بين الدول الضامنة الثلاث، أعني روسيا وإيران وتركيا، من أجل عقد الاجتماع الحادي والعشرين بحلول نهاية هذا العام أيضاً في أستانا».

واستضافت العاصمة الكازاخية «أستانا» يومي ٢٠ و٢١ حزيران الماضي، اجتماعها العشرين حول سورية بصيغتها المعروفة، وفي ختام الاجتماع أعلن المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف حينها، أن هذا الاجتماع هو الأخير الذي تستضيفه كازاخستان بصيغة أستانا التي أكدت فعاليتها ونجاعتها، وهي ستتواصل وليست مرتبطة بمكان معين، وأن الاجتماع القادم سيعقد في النصف الثاني من العام الجاري في مكان يحدد لاحقاً.

وفي الوقت نفسه أعلنت كازاخستان أن الاجتماع سيكون الأخير، لكون الوضع حول سورية شهد تغيراً جذرياً، خصوصاً بعد استئناف العلاقات السورية مع محيطها وعودة دمشق إلى جامعة الدول العربية.

وجاء إعلان بوغدانوف حول الاجتماع الحادي والعشرين بصيغة أستانا، عقب يوم على تأكيد مصدر في وزارة الخارجية الروسية في تصريحات نقلها الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أن هناك مناقشة تجري حول موضوع الاجتماع الجديد لوزراء خارجية روسيا وسورية وتركيا وإيران.

وقال المصدر: «تجري مناقشة هذا الموضوع، لكن من أجل الوصول إلى النتيجة يجب أن تتوافق جداول عمل جميع الوزراء، العملية مستمرة».

وتم عقد الاجتماع الأول لوزراء خارجية الدول الأربعة في موسكو في العاشر من أيار الماضي وأكد البيان الختامي للاجتماع حينها أنه تم تكليف نواب وزراء الخارجية الأربعة لإعداد خريطة طريق لتطوير العلاقات بين سورية وتركيا، بالتنسيق مع وزارات الدفاع للدول الأربع.

وسبق أن قال لافرنتييف: إن «موسكو سلمت لدمشق وأنقرة مسودة خريطة الطريق لتطبيع العلاقات بين الجانبين»، وأشار حينها إلى أنهما يمكنهما إجراء تعديلات على الوثيقة.

والثلاثاء الماضي بحث الرئيس بشار الأسد مع لافرنتييف والوفد المرافق له التعنت التركي في مسألة الانسحاب من الأراضي السورية، وكذلك المساعدات الإنسانية عبر الحدود للمدنيين السوريين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية، وذلك وفق قواعد السيادة والقانون الدولي الإنساني.

بمقابل ذلك، أعلن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في مؤتمر صحفي بمدينة بريسبان الأسترالية عقب محادثات بصيغة «٢+٢»، أن بلاده تحافظ على اتصالات مع روسيا لمناقشة العمليات في المجال الجوي السوري، وذلك بحسب ما ذكرت وكالة «تاس» الروسية أمس.

وقال أوستن: «سنواصل استخدام القنوات القائمة للتعبير عن مخاوفنا، وسنواصل التعامل مع الإدارة العليا وفقا لذلك، لكنني أكرر، سنواصل تنفيذ العمليات كما فعلنا دائماً في المجال الجوي، وسنحمي مصالحنا بقدر ما تسمح به قدراتنا»!

وجاء تصريح أوستن حسب الوكالة، تعليقاً على التقارير التي تزعم أن الطائرات المقاتلة الروسية تقوم بمناورات غير آمنة بمحاذاة طائرات «إم كيو٩ ريبر» الأميركية المسيرة التي تقوم بعمليات ضد تنظيم داعش الإرهابي في سورية!

وارتفعت وتيرة التوترات بين روسيا وأميركا في سورية مؤخراً، وسط تبادل الاتهامات بين الجانبين حول خرق بروتوكولات «منع التصادم».

وأول من أمس، أكد نائب رئيس مركز المصالحة الروسي أوليغ غورينوف في بيان نقله موقع «روسيا اليوم»، أنه «تم مرة أخرى تسجيل اقتراب خطير لمسيّرة MQ-9 التابعة لما يسمى «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا من مقاتلة «سو ٣٤» التابعة للقوات الجوية الروسية يوم الجمعة في منطقة قرية نفلة بمحافظة الرقة.

وأضاف: إن الطيارين الروس اتخذوا، الذين أظهروا احترافاً عالياً، الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لتلافي الاصطدام مع مسيّرة «التحالف».

وأشار إلى أن الجانب الروسي يشعر بقلق من «الطبيعة الاستفزازية والعدوانية الواضحة لإجراءات» المسيّرات في تعاملها مع القوات الجوية الروسية.

وكالات

اقتراب خطير لمسيّرة MQ-9 التابعة لما يسمى «التحالف الدولي» من مقاتلة «سو ٣٤» روسية بمحافظة الرقة (أ ف ب)

قولاً واحداً

تحسين حلبي

الكيان الإسرائيلي: الطريق المسدود والأزمة المستمرة

حملت النتائج التي توصل إليها استطلاع رأي أجرته صحيفة «يسرائيل هايوم» ومركز «مخزن الأدمغة» الإسرائيلي في ٢٨ تموز الجاري، مؤشراً بارزاً حول مستقبل الأزمة الحادة والانقسام الذي وقع بين أحزاب المعارضة وبين الحكومة الائتلافية حول التعديلات القضائية، وهو مؤشر لا يبشر بانتهاء هذه الأزمة وتداعياتها على الحياة السياسية والحزبية في تل أبيب في الأشهر بل ربما في السنوات المقبلة، فقد تبين أن ٦٢ بالمئة من الإسرائيليين غير راضين عن أداء الحكومة وأن ١٩ بالمئة فقط راضون عن أدائها، وأعرب ٥٢ بالمئة عن رأي يرى أن «الإصلاحات القضائية» أضعفت الدولة، وتبين من الاستطلاع أن حزب الليكود سيفقد هو وحركة الصهيونيين المتدينين التي يقودها ايتامار بن غافير وسموتريتش عدداً من المقاعد في أي انتخابات مقبلة، ولن يتمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حينئذ من تشكيل حكومة تحظى بأغلبية ٦٤ صوتاً كما هو الحال الآن بل بـ٥٣ مقعداً على حين ستتمكن أحزاب المعارضة من الفوز بـ٦٣ مقعداً.

وإذا كان هذا الاستطلاع يدل على نتائج الانتخابات المقبلة فسيظل السؤال المهم في هذه الحال هو: هل تستطيع أحزاب المعارضة الآن فرض انتخابات مبكرة لتحقيق غايتها في الوصول إلى الحكم؟ ومن المؤكد أنها لا تستطيع إيجاد أغلبية برلمانية توافق على تسبيق الانتخابات لأن حكومة نتنياهو الائتلافية يؤيدها الآن ٦٤ مقعداً وجميع أحزابها ستتمسك برفض إجراء انتخابات مبكرة وستفرض بقاءها أربع سنوات ما دام هذا البقاء يحقق مصالح أحزابها وطوائفها وخاصة لأنها من لون يميني متشدد علماني وديني يهودي، ولن تتوافر فرصة مناسبة لأحزاب المعارضة لإجراء انتخابات مبكرة إلا إذا نجحت في شق بعض الأعضاء من أحزاب الائتلاف الحاكم وهذا ما يعد شديد الصعوبة لأن انشقاق خمسة أعضاء من أحزاب الائتلاف الحاكم الآن لن يحقق لهم مصلحة ذاتية بل سيجعلهم يخسرون فوائد الحكم لسنوات مقبلة حتى نهاية الدورة الانتخابية الراهنة بعد ثلاث سنوات وقد لا يضمن المنشقون إعادة انتخابهم إذا قرروا الانشقاق الآن وتأييد انتخابات مبكرة بعد تسعين يوماً.

ولذلك ستبقى نتائج هذا الاستطلاع تنتظر سنوات مقبلة لانتهاء هذه الدورة الانتخابية وقد يتعرض الجمهور الذي ناصر هذه الأحزاب إلى تغيير موقفه من أحزاب الائتلاف الحاكم خلال الفترة المقبلة.

ومع ذلك تدرك أحزاب المعارضة أنها لم تنجح طوال أشهر كثيرة سابقة في أثناء قيادتها لحركة الاحتجاج ضد التعديلات القضائية في تشجيع بعض أعضاء الكنيست المنضمين إلى حكومة نتنياهو للانشقاق رغم كل ما بذلته من جهود مع وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت الذي تراجع عن محاولته الاعتراض على التعديلات القضائية قبل أسابيع وأعاده نتنياهو إلى خطة الحكومة.

وإضافة إلى الصعوبة التي تواجهها المعارضة في سعيها لإسقاط حكومة نتنياهو في البرلمان يرى بعض المحللين السياسيين في الكيان الإسرائيلي أن التشجيع الذي قامت به أحزاب المعارضة للجيش ودفعه للمشاركة في حركتها الاحتجاجية ضد التعديلات القضائية لن يمر بسهولة لدى حزب الليكود وقادته فهم سيشنون قريباً حملة إعلامية تتهم قادة أحزاب المعارضة بتحريض الجيش على ما يشبه الحرب الأهلية. فالمضاعفات التي ستولدها حركة احتجاج أكثر من ١٢ ألفاً من الضباط والجنود ومن معظم الاختصاصات البرية والاستخباراتية والجوية ستؤدي إلى الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية ولا يمكن إنهاؤها بسرعة داخل الكيان وهذا ما سوف يتيح فرصة استغلالها من قبل الليكود بالذات لإعادة استقطاب ما فقده من أنصار ومؤيدين.

وفي النهاية تدل الصورة الإجمالية لكل ما جرى في الأسابيع الماضية من تظاهرات ودعوات لإسقاط حكومة نتنياهو وما أفرزته من نتائج على استطلاعات الرأي على أن الانقسام الداخلي في ساحة الأحزاب السياسية ما زال يفرض نفسه وكذلك استحقاقاته السلبية على وضع الكيان الإسرائيلي من نواح اجتماعية واقتصادية وعسكرية وهذا ما سوف يزيد درجة الانخفاض المستمر في ما يسمى «قدرة الردع» الإسرائيلية.

وسوف يظل الكيان الإسرائيلي في الأشهر والسنوات المقبلة يدور حول أزماته ذاتها ودواماتها المتنوعة ونتائجها على مستقبل وجوده، فمنذ سنوات عديدة أمسكت هذه الدوامة بالكيان وما زال عاجزاً عن إخراج نفسه منها.

أودعت مساهمتها القانونية لدى «العدل الدولية» حول ممارسات الاحتلال

دمشق: ندعم الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته وعاصمتها القدس

أودعت سورية مساهمتها القانونية لدى محكمة العدل الدولية حول ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة والتبعات القانونية الناشئة عن ذلك، وجددت فيها التأكيد على دعمها الكامل للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ونقلت وكالة «سانا» عن وزارة الخارجية والمغتربين قولها أمس في بيان: «انطلاقاً من دعم الجمهورية العربية السورية المبدئي والثابت للقضية الفلسطينية العادلة، وفي سياق دعمها المستمر للحراك الدبلوماسي والقانوني الذي تقوده فلسطين في سبيل نيل الشعب الفلسطيني الشقيق حريته من الاحتلال، وتمتعه بحقوقه التاريخية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، قامت سورية بالإيداع لدى محكمة العدل الدولية مساهمتها القانونية في قضية الرأي الاستشاري للمحكمة حول العواقب القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات «إسرائيل» في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

وأوضحت الخارجية أن سورية جددت في مساهمتها أمام المحكمة، تأكيد دعمها الكامل للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وأبرزت جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وأبعادها القانونية، بما في ذلك اعتداءات سلطات الاحتلال الممنهجة والمتواصلة منذ عقود على الشعب الفلسطيني وأهالي الجولان السوري المحتل، وانتهاكاتها الجسيمة والمستمرة لأحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وصكوك حقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، وشددت سورية على ضرورة مساءلة «إسرائيل»، القوة القائمة بالاحتلال، عن تلك الجرائم والانتهاكات.

وأكدت الوزارة أن سورية كانت وستبقى في مقدمة الداعمين للقضية الفلسطينية، وأنها لن تألو جهداً في سبيل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري، وستواصل دعم نضال الشعب الفلسطيني الشقيق لنيل حقوقه الراسخة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت بالأغلبية في الـ ٣١ من كانون الأول الماضي، مشروع قرار فلسطيني يطالب محكمة العدل الدولية بالنظر في مسألة الاحتلال الإسرائيلي، وسلم وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي يوم الإثنين الماضي مرافعة مكتوبةً إلى المحكمة في مقرها في لاهاي، للنظر في مسألة الاحتلال الإسرائيلي، ولإصدار فتوى قانونية بشأن انتهاك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والاحتلال والاستيطان والضم، وواجبات الأمم المتحدة حيال ذلك.

وكالات

تصعيد متبادل بين «قسد» والاحتلال التركي في حلب والحسكة ومقتل ٩ من الطرفين بمسيّرة وعملية تسلل

الجيش يدمر تحصينات «النصرة» في ريفي إدلب وحلب ويستهدف خطوط إمداده في محيط «M4»

حلب- خالد زنكلو
حماة - محمد أحمد خبازي

كبد الجيش العربي السوري تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد العسكري، خلال رده على خروقاته لوقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» بإدلب والأرياف المجاورة، في وقت ارتفع منسوب التصعيد بين الاحتلال التركي وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في حلب والحسكة.

وأكد مصدر ميداني في إدلب أن وحدات الجيش العربي السوري تمكنت خلال اليومين الماضيين من قتل وجرح أكثر من ٣٠ إرهابياً مما يسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي تقودها ما تدعى «هيئة تحرير الشام» واجهة «النصرة» حالياً، وذلك رداً على مواظبة الإرهابيين على خرق وقف إطلاق النار ساري المفعول منذ مطلع آذار ٢٠٢٠.

وبين المصدر لـ«الوطن» أن وحدات الجيش السوري دمرت تحصينات لإرهابيي «النصرة» في محيط بلدات سفوهن والفطيرة والرويحة وكفر عويد والبارة وبلين في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، واستهدفت خطوط امداده في محيط طريق عام حلب اللاذقية، والمعروف بطريق «M4»، في مقطعه الممتد من بلدة النيرب إلى بلدة القياسات، وحققت إصابات مؤكدة في صفوف الإرهابيين.

وأشار إلى أن القصف المدفعي والصاروخي لوحدات الجيش طال مواقع للتنظيم الإرهابي جنوب وشرق بلدة معارة النعسان شمال شرق إدلب، إضافة إلى معقلين له بالقرب من بلدتي كفر نوران وكفر عمة بريف حلب الغربي، يستخدمهما التنظيم لاستهداف نقاط الجيش السوري المتمركزة في المنطقة.

في ريف حلب الشمالي، ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن» أن مدفعية الاحتلال التركي قصفت أمس مدينة تل رفعت ومحيطها، ما تسبب بإصابة أحد المدنيين بجروح خطيرة نقل إلى مشفى المدينة، وذلك بعد يوم من إصابة طفل صغير بجروح جراء استهداف جيش الاحتلال محور بلدة الذوق الكبير بريف عفرين الجنوبي عند خطوط التماس مع الوحدات الكردية.

مصادر أهلية شمال حلب، قالت لـ«الوطن»: إن «وحدات حماية عفرين»، التابعة لـ«قسد»، استطاعت مساء أول من أمس قتل ٥ مسلحين من ميليشيا «الجيش الوطني»، الذي شكلته الإدارة التركية في المناطق التي تحتلها، في محور كلجبرين قرب بلدة مارع بريف حلب الشمالي، وذلك خلال عملية تسلل نفذتها الوحدات التي دأبت على تنفيذ عمليات تسلل باتجاه قواعد الاحتلال التركي المنتشرة في المنطقة.

وأوضحت المصادر أن الاحتلال التركي، وعقب عملية التسلل، قصف بلدات بريف حلب الشمالي، جرح خلالها طفل صغير بالقرب من بلدة أبين.

وفي البادية الشرقية، ساد الهدوء أمس معظم القطاعات، باستثناء قطاعات بادية دير الزور التي طارد فيها الجيش خلايا من تنظيم داعش الإرهابي باتجاه عمق البادية.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن» أن دواعش حاولوا الاعتداء بأسلحة رشاشة على نقاط عسكرية في بادية دير الشرقية فتصدى لهم الجيش وطاردهم في عمق البادية.

وأوضح المصدر أن خلايا من التنظيم الإرهابي كانوا قد اختطفوا ٣ رعاة أغنام وسرقوا قطيعهم المقدر بنحو ٤٠٠ رأس، وحرقوا جراراً زراعياً كان يستعمله الرعاة لنقل المياه وإرواء قطيعهم.

أما في شمال شرق سورية، فصرحت مصادر مقربة من «قسد» لـ«الوطن» أن طائرة «درون» تابعة لجيش الاحتلال التركي قصفت مساء أول من أمس أحد مقرات الميليشيا في قرية خربة خوي بمنطقة عامودا إلى الشمال من مدينة الحسكة.

ونقلت المصادر عن أحد متزعمي «قسد» أن ٤ مسلحين قتلوا جراء الاستهداف، وهو ما اعترفت بها الميليشيات التي ذكرت في بيان لها أن القتلى مما يسمى «واجب الدفاع الذاتي»، وذلك بالتزامن مع مقتل ٤ مقاتلات بقنبلة يدوية انفجرت عن طريق الخطأ في قرية الملح في الجهة الغربية من مدينة الحسكة، داخل إحدى النقاط العسكرية لما يدعى «وحدات حماية المرأة» المنضوية في صفوف «قسد».

وفي سياق آخر كثف الاحتلال الأميركي تحركاته، ولاسيما في منطقة الجزيرة منتهكاً القوانين والمبادئ الدولية، حيث أدخل خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية أسلحة وذخائر وعتاداً لوجستياً إلى قواعده بريف الحسكة.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصادر وخاصة أن رتلاً للاحتلال مكوناً من ٣٠ ناقلة كبيرة تحرسها عربات مدرعات ترفع علم الاحتلال الأميركي، وأخرى تابعة لميليشيات «قسد» قادمة من الأراضي العراقية، دخلت مدينة الشدادي (٦٠ كم جنوب مدينة الحسكة) من جهة الشرق، وتم تفريغ محتوياتها في قاعدة الاحتلال في المدينة قبل أن تتجه إلى مدينة الحسكة عبر المدخل الغربي على الطريق الخرافي.

ونقلت المصادر عن شهود عيان ينتمون لميليشيات «قسد» قولهم: إن حمولة الرتل التي تم تفريغها في القاعدة تضمنت أسلحة متوسطة متطورة من بينها مضادات للدروع ومنظومات اتصال وتشويش حديثة، إضافة إلى كميات كبيرة من الذخائر من بينها عدة حاويات مخصصة لدعم ميليشيا «قسد».

حذّر إسرائيل من ارتكاب أي حماقة وأكد وقوف المقاومة إلى جانب الشعب الفلسطيني

نصر الله: «قانون قيصر» جائر وفُرض على سورية بعد إخفاق العدوان عليها

الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في ظهور متلفز بمناسبة ذكرى إحياء مراسم العاشر من محرم (أ ف ب)

الوطن

أكد الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله إخفاق مخطط الغرب عسكرياً وسياسياً في العدوان على سورية، وهو ما دفع دوله إلى فرض إجراءات قسرية أحادية الجانب على الشعب السوري، وشدد من جهة ثانية على وقوف المقاومة إلى جانب الشعب الفلسطيني وحذر كيان الاحتلال الإسرائيلي من مغبة الإقدام على ارتكاب أي حماقة ضد لبنان، مستذكراً في الوقت ذاته «الصمود الأسطوري» للشعب اليمني في مواجهة العدوان.

وخلال كلمة متلفزة أمس في ذكرى إحياء مراسم العاشر من محرم، تطرق نصر الله أيضاً إلى الإساءة للقرآن الكريم، والملف الرئاسي في لبنان، فضلاً عن الأحداث الأخيرة على الحدود اللبنانية – الفلسطينية.

وبشأن الوضع في سورية قال الأمين العام لحزب الله: إن ما يسمى «قانون قيصر» فُرض على سورية في محاولة لإخضاعها بعد إخفاق العدوان عليها».

وتابع «قانون العقوبات الأميركي «قيصر» قانونٌ «جائر» ووضع لإخضاع دمشق «بعد الفشل السياسي والعسكري فيها»، داعياً «كل حر وشريف، أن يجهد لكسر هذا الحصار».

وفي قضية الإساءة إلى المصحف الشريف، أكد نصر الله، أنه يجب أن تفهم حكومتا السويد والدنمارك وكل العالم، «أننا أمة لا تتحمل الاعتداء والإساءة إلى رموزها ومقدساتها».

وتابع: «تركيبتنا الثقافية والروحية والوجدانية، منذ مئات السنين ترفض هذا الضيم والهوان والعدوان، والإصرار الذي حصل خلال الأيام القليلة الماضية، حيث أعيد في الدنمارك إحراق المصحف الشريف والإساءة إليه، وهو عدوان على الإسلام وعلى مليارات مسلم في هذا العالم».

وحول تدنيس «الصهاينة المتوحشين»، المسجد الأقصى قال نصر الله: إنه «يجب أن يسمع العدو من جميع المسلمين موقفاً حاسماً»، مؤكداً أن هذه المنطقة، «لن ترتاح قبل اقتلاع الغدة السرطانية، واليوم الشعب الفلسطيني يمشي في خيار المقاومة ويقاتل».

وأشار إلى أن «الشعب الفلسطيني اليوم، يؤمن أكثر من أي زمن مضى بالمقاومة، ويراهن عليها وعلى محور المقاومة في المنطقة، ويقدم الشهداء ويجاهد بالسكين، والعبوة والمسدس والحجر»، مشدداً على أنه من «حق هذا الشعب المقاوم أن تتم نصرته من جميع الأحرار في العالم»، وعلى «وقوف حزب الله والمقاومة إلى جانب الشعب الفلسطيني بكل ما يملكان».

وفي السياق، تطرق نصر الله، إلى الأحداث الأخيرة على الحدود الجنوبية اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وأكد أن «لبنان هو المعتدى عليه، وكيان العدو ما يزال يحتل جزءاً من أرضنا».

وذكّر بأن العدو الإسرائيلي أعاد في الأسابيع الماضية احتلال جزء من بلدة الغجر، «وبكل وقاحة يتحدث عن استفزازات المقاومة على الحدود».

كما حذر رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ومعه قادة الكيان، قائلاً: «انتبهوا من أي حماقة»، لأن المقاومة في لبنان «لن تتهاون ولن تتخلى عن مسؤولياتها في الحماية أو الردع، وستكون جاهزة لأي خيار، ولمواجهة أي خطأ أو حماقة».

وبشأن الأوضاع الداخلية في لبنان وتحديداً ملف الانتخابات الرئاسية، رأى نصر الله أنه «من الواضح أن الجميع سينتظر شهر أيلول، ونعتقد أن فتح الباب أمام حوارات جادة، قد يفتح أفقاً في جدار الملف الرئاسي».

وقال: إن على حكومة تصريف الأعمال في لبنان، «الاستمرار في تحمّل مسؤوليتها، ولاسيما تعقيدات حياة الناس»، مشدداً على أنه «يجب عدم تعطيل البرلمان».

وأكد نصر الله أنه أمام كل التحديات القائمة، «واجبنا يفرض علينا أن نكون حاضرين في كل الميادين مهما كانت التضحيات». ولفت إلى أن «هذه المعركة، هي معركة مفتوحة، دفاعاً عن لبنان وشعوبنا، في وجه الحصار والعقوبات ونهب الثروات».

وجدّد «موقف حزب الله بالدفاع عن لبنان وشعبه وعن نفطه وغازه ومائه من النهب»، رافضاً «الذل والخضوع والاستسلام».

من جهة ثانية، ذكر الأمين العام لحزب الله، أن الشعب اليمني أبدى صموداً أسطورياً في مواجهة ثماني سنوات من العدوان على بلاده، وأكد أنه من حق هذا الشعب أن «يُرفع الحصار عنه، ويتوقف العدوان عليه، وأن يأخذ قراره وخياره المناسب».